

## 2014، الهجرة في إيطاليا، النقاط الجوهرية.

تحت إشراف مركز الدراسات والبحوث IDOS الملف الإحصائي عن الهجرة

حسب تقديرات سنة 2015، بلغ عدد المهاجرين في العالم على الأقل 237 مليون شخص، و هو عدد مستمر في الارتفاع و بالأخص في أوروبا وشمال أمريكا.

ولا يزال تأثير انعدام المساواة في العالم كبيرا على هذه التنقلات والتحويلات، بحيث نجد 48% من ثروات الكون محتجزة من قبل 10% من سكان العالم، بينما 46% محتجزة من قبل خمس السكان و الباقي المتمثل فقط في 5.5% محتجز من قبل الأربعة أخماس الباقين.

هذه التباينات الاقتصادية، تصاحبها أزمات سياسية و عسكرية و كوارث بيئية خلفت في سنة 2014 ما يقارب عن 60 مليون مهاجرا قسريا (أي ما يعادل 8 مليون زيادة في ظرف سنة) ما بين النازحين الداخليين (ثلاثين من المجموع) و طالبي اللجوء واللاجئين ( بترتيب 8.1% و 20 مليون)، هذه الفئة الأخيرة تجد في طريقها عقبات كبيرة بسبب انتهاك صريح للقوانين الدولية، الشيء الذي يؤكد تشييد 65 حائط على الأقل في بلدان مختلفة.

و تجدر الإشارة إلى أن الوضع في إيطاليا و أوروبا تجب قراءته على ضوء هذه المعطيات العالمية؛ فقد بلغ عدد المهاجرين المقيمين في الإتحاد الأوروبي الى غاية يناير 2014 ما يصل الى 33,9 مليون، أي ما يعادل 6,7 من مجموع السكان (20 مليون مواطن من خارج الإتحاد الأوربي و 14 مليون أصلهم من بلدان اخرى أعضاء في الإتحاد الأوربي و 626.710 طالب لجوء).

و تعد إيطاليا من بين أكبر البلدان الأوروبية المستقبلية للهجرة، و ذلك باحتوائها على 5.014.000 أجنبي مقيم الى غاية نهاية 2014 (اي بارتفاع يصل الى عدد 92.000 وحدة مقارنة مع السنة الماضية) أما المواطنين الإيطاليين المقيمين بالخارج فقد ارتفع عددهم بمعدل 150.000 وحدة ليصل الى مجموع 4.637.000. و بهذا فإن وقع تأثير المهاجرين على السكان ( 8.2%) لا يزال يفوق المعدل المتوسط الأوربي. هذا وأن الملف الإحصائي للهجرة قدر التواجد الأجنبي القانوني في عدد 5.421.000 شخص بما في ذلك المقيمين من خارج الإتحاد الأوربي الذين لا يزالون في انتظار التسجيل في سجل المقيمين.

إن أكثر من نصف الأجانب المقيمين في إيطاليا هم مواطنين من أحد البلدان الأوروبية (أكثر من 2.6 مليون) من بينهم أقل من 30% قادم من احد بلدان الإتحاد الأوربي (1.5 مليون). أما الجالية الكثيرة العدد فهي الجالية الرومانية (1.131.839) تليها الجالية الألبانية (490.483) ثم الجالية المغربية (449.058) و الجالية الصينية (265.820) و الجالية الأوكرانية (226.060).

و حسب تقدير الملف الإحصائي للهجرة، فإن المسيحيين يمثلون 2 مليون و 700 ألف شخص بينما المسلمون يمثلون أكثر من 600 ألف شخص، أما الشرائح الدينية الأخرى فتبقى قليلة العدد.

في سنة 2014 وصل عدد الاشخاص الموقوفون في حالات غير قانونية إلى 30.906 حسب بيانات وزارة الداخلية، من بينهم 50.9% أي 15.726 شخص تم بالفعل ترحيلهم. أما القادمون عن طريق البحر من لاجئين و مهاجرين آخرين، فقد وصل عددهم إلى 170.000 شخص. بينما طلبات اللجوء المقدمة، فقد وصل عددها الى 64.625 طلب خلال سنة 2014 و 30.535 طلب خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2015. في حين أن المهاجرين الذين تم استقبالهم الى غاية شهر يونيو 2015 فقد وصل عددهم الى 78.484 مهاجر من بينهم 19.716 تم استقبالهم من قبل نظام حماية طالبي اللجوء واللاجئين (سبرار) و الباقي تمت استضافتهم من قبل مراكز مؤقتة للإستقبال الأولى.

أما فيما يخص الأجانب الذين حصلوا على الجنسية الإيطالية خلال سنة 2014 فقد ارتفع عددهم الى 129.887 شخص أي زيادة بنسبة 29% مقارنة مع السنة الماضية 2013. والتي سجلت بدورها ارتفاعا مهما في عدد المكتسبين للجنسية الإيطالية، بينما سجلت أعداد الزواج المختلط بعض الانخفاض و ذلك بنسبة 9.4% أي 18.273 زواج مقارنة مع 194.097 زواج خلال سنة 2013 إضافة الى الزواج بين الاجانب والذي بلغ (7.809 زواج أي بنسبة 3.8% من المجموع).

هذا و أن عدد الاطفال المولودين في إيطاليا من أبوين أجنبيين خلال سنة 2014، تقريبا بقي ثابتا ( 75.067 حالة اي 14% من مجموع المواليد). و من بين المليون و 100 ألف قاصر أجنبي مقيم في إيطاليا ، نجد 814.187 مسجلين في المدارس للسنة الدراسية 2015/2014 و الذين ارتفع عددهم في سنة واحدة الى 11.343 وحدة . الارتفاع المهم يخص المولودين على التراب الإيطالي، اي زيادة بنسبة 8.4%، بينما يظل عدد الطلاب الإيطاليين منخفضا (8.886.076 طالب اي انخفاض بنسبة 0.6%) مع الإشارة الى أن عدد الطلاب الأجانب ذوي الإعاقة يصل الى 26.626 طالب اي 11.5% من المجموع العام للطلاب المعاقين.

أما بالنسبة لعدد العاملين الاجانب في إيطاليا عام 2014 فيصل الى 2.294.000 عامل ( منهم 1.238.00 رجل و 1.056.000 من النساء ) أي أكثر من عشر اجمالي العاملين في ايطاليا ( 10.3% ), اي من جديد بنسبة ارتفاع طفيف في معدل التوظيف والتشغيل. بينما المواطنين ذوي الإعاقة و الغير المنتمين للإتحاد الاوروبي المسجلين في لوائح التشغيل الإلزامي للمقاطعات، فقد وصل عددهم الى 13.108.1 أي 1.9 % من مجموع المسجلين.

هذا و نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية قد وصل تأثيرها كذلك على المهاجرين، فمقارنة بسنة 2013 نجد 154.686 رخصة إقامة (أي زيادة بنسبة 6.2 %) والتي سلمت فيما قبل لأسباب العمل و لأسباب عائلية لم يتم تجديدها، ما ترتب عنه المغادرة الاجبارية للتراب الإيطالي من طرف المهاجرين المعنيين بالأمر.

بالنسبة للمهاجرين من خارج الاتحاد الاوروبي والمستفيدين من الراتب التقاعدي أو من معاش العجز أو الشيخوخة أو المتوفى عنهم، فعددهم يصل الى 35.740 مهاجر ( أي ما يعادل 0.2 من المجموع ) أما المستفيدين من راتب المساعدة الاجتماعية فعددهم يبلغ 51.361 مستفيد (أي 1.4% من المجموع).

في حين نرى أن عائدات الضرائب و الضمان الاجتماعي المتعلقة بالعمال المهاجرين قد بلغت قيمتها سنة 2013 ما يناهز 16.6 مليار مقابل 13.5 مليار من المصاريف التي انفقت من أجلهم أي 3.11 مليار كرسيد ايجابي.

هذا وأن اسهام العمال المهاجرين لسنة 2013 في الناتج المحلي الاجمالي قد وصل 123.072 مليار ( اي بنسبة 8.8 % ) من الناتج المحلي الاجمالي الوطني.

و الجدير بالذكر هو ما يلاحظ في الفترة ما بين ( 2013 – 2014 ) أن الشكاوى الجنائية ضد فاعلين معروفين قد انتقل عددها من 692.000 شكوى الى ما يقارب 897.000 ، في حين ارتفع عدد الشكاوى المماثلة ضد ايطاليين من ( 513.618 شكوى الى 657.443 ) اي زيادة بنسبة ( 28.0% ) رغم انخفاض طفيف في عدد السكان، الشيء الذي يقابله ارتفاع عدد الاجانب الى الضعف و انخفاض الشكاوى المقدمة ضدهم من 255.304 شكوى الى 239.701 ( اي انخفاض بنسبة 6.2% ).

من جهة أخرى تستمر حالات التمييز على أساس إثني وعرقي حيث نجد أنه من مجموع 1.193 شكوى مقدمة الى المكتب الوطني ضد التمييز العنصري (أونار) خلال 2014، توجد 990 شكوى من هذه الشكاوى ذات صلة بالتمييز، ويبقى التركيز الكبير لحالات التمييز في مجال وسائل الإعلام بمجموع يتمثل في 291 حالة اي ما يعادل 29.4% من المجموع، الامر الذي يبين مدى أهمية نشر المعلومات الصحيحة واستمراريتها.

وختاماً، هذه بعض النقاط التي تساعد على تلخيص معطيات الملف الاحصائي للهجرة:

نمو تدريجي في أعداد المهاجرين ولو أنه بطيء ؛ ارتفاع كبير في تحقيق مسارات الاندماج : (اكتساب الجنسية الايطالية؛ التسجيل في المدارس؛ التأثير على عدد المشغلين و الولادات)؛ استمرارية ايجابية ميزانية الدولة فيما يخص المصاريف العامة و مداخيل الدولة المستمدة من المساهمة الضريبية للعمال المهاجرين؛ تحسن ملحوظ على مستوى الاحصائيات الجنائية؛ تزايد الصعوبات في ما يتعلق بتجاوز مشكلة التمييز وأخيراً صعوبة وضع مشهد الهجرة داخل اطار معين مستقبلاً.